

«حماس» و الأردن . تفاهم جديد أم تبادل لمصالح الطرفين .؟!؟

بسام عليان



المتكافئة ما بين الحركة والأردن؛ حيث توقعوا أن يكون هناك طاولة حوار تجمع فريقين متقابلين. ولكن السلطات الأردنية خيبت توقعاتهم فلم تسمح لوفد «حماس» عقد أي لقاءات أو فعاليات شعبية أو حزبية. كما أنها لم تعد لهم جرعات سياسية تلازم الزيارة أو حتى تسمح بفتح نقاش حيوي حول المسائل العالقة وعلى رأسها احتمالية عودة حماس إلى الساحة المحلية ولو إعلامياً. بل طالبت قادتها بمغادرة عمان فوراً بعد انتهاء الجانب البروتوكولي للزيارة وبدون نقاشات سياسية. حتى أن الملك الأردني جلس على مائدة الطعام مع ولي العهد القطري؛ فيما جلس مشعل مع الوفد المرافق للأمير.

إذن؛ الزيارة لم تحقق لـ «حماس» أي من الأهداف، لكن القبول الأردني لهذا التقارب يؤشر لأكثر من هدف؛ فهو إما يؤسس لتفاهم جديد بينهما لإرضاء تيار الإخوان المسلمين في ظل «الربيع العربي»، أم يعد في باب تبادل لمصالح الطرفين في ظل دخول الأردن على «رعاية» أو استضافة مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية، أتت من خلال ضغوط إسرائيلية وأخرى أميركية خلف الكواليس على الحكم في الأردن؛ إلى جانب أطماع أردنية في إعادة دوره بالصفة الغربية.

وتظل الحلقة المركزية في توقيت هذه الزيارة، أو هذا «اللقاء» تصب مباشرة في الضغط السياسي على «حماس» لتخرج نهائياً من عباءة المقاومة والاعتراف بإسرائيل، لإنجاز تطبيق المصالحة الفلسطينية؛ وقبولها في

أي حكومة ائتلاف منتظرة للسلطة. وفي هذا الفصل بالتحديد، تستفيد رئاسة «السلطة» وحزبها من جر حركة حماس لمزيد من التنازلات ضمن فضاء المفاوضات العنيفة؛ والتي أصبحت تتم تحت العباءة الأردنية. ويبقى السؤال المنتظر الإجابة عليه من «حماس» هل حانت لحظة التغيير في نهج المقاومة؛ أم أنه لم يحن بعد، وأن على الجميع قبول ذلك...؟!؟

وهل قبول «حماس» لتواجدها الرمزي بالأردن - لو تم ذلك كما تطمح قيادتها- يعد تحولاً أم انقلاباً على نفسها، أم هو تغير في نوع في نهج السياسة الأردنية حيال الموضوع الفلسطيني، وكل ما في الأمر صفقة تفاهم جديدة وتبادل مصالح للطرفين...؟!؟

الاستثمار الغربي الخاطئ في الحركات الإسلامية

راغدة درغام

لماذا يحتضن «الإخوان المسلمين» ويتجاهلنا؟ هل رهانه هو على فشل الإسلاميين في السلطة؟ أم أن رهانه على حاجة الإسلاميين في السلطة إليه، اقتصادياً أولاً، وبالتالي إن امتلاك أدوات الإنقاذ يقود إلى ائتمان الإسلاميين على الغرب وإلى اضطرابهم للتأقلم في أكثر من مجال؟ يتساءلون إن كانت سياسة الغرب قائمة على تقويض القوى الحداثية والعلمانية، لا سيما أن تاريخ علاقته بالإسلاميين قديمة العهد وتعود إلى النصف الأخير من القرن الماضي. يقولون: هل الهدف هو استفزاز نقمة ضد الإسلاميين، أو تحييد الإسلاميين في الخارج؟ أو استيعاب أو امتحان الإسلاميين؟ لعله رهان على انقسامات بين الإسلاميين وبين المذاهب الإسلامية أجمع.

في تونس يستغرب البعض بروز السلفية وهناك شائعات عن تلقي نساء الأموال لارتداء النقاب والرجال لإطلاق اللحي. السلفيون و «الإخوان المسلمون» وضعوا المرأة في طليعة إستراتيجيتهم الدعائية والاجتماعية، ليس بهدف إخضاعها فحسب، بل كمداد من مواد التنافس الديني بينهم. إنهم يجعلون من المرأة عنوان المجتمع المحافظ فيملأون عليها ماذا تلبس، وماذا تدرس، وكيف تمشي، ومع من تختلط. إنها سلعة في رأيهم يحق لهم استخدامها باسم التقاليد. هكذا ديموقراطيتهم مبتورة وناقصة، فليس للمرأة حقوق مدنية، وهي مواطنة من درجة ثانية. حتى في تونس، حيث القوانين التي وضعها الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة أكثر تقدمية من أي بلد عربي آخر، القوانين لم تمنح بعد، لكن الممارسات العملية تفيد أن القوانين لا تطبق، والفتاوى تأخذ طريقها إلى القوانين.

فالضغط الاجتماعي على المرأة في تونس رهيب، وهي تواجه ثقافة تملئ عليها ما تفعل. وعلى رغم ذلك، فالمرأة التونسية كقوة، ولن ينكمش دورها السياسي والاجتماعي، والتونسيات يدركن تماماً أن التقاعس عن أداء أدوارهن سيؤدي إلى إقصاء المرأة وتدجينها. إنهن قويات لكنهن يحتجن دعم المؤسسات المدنية المحلية والإقليمية والدولية، فلا يجوز للعالم أن يتنصر على ما يحدث للمرأة العربية في زمن التغيير ويحتضن بالديموقراطية السائدة التي تنال من الحقوق الأساسية والديموقراطية للمرأة.

في دافوس أو في واشنطن، باريس، جنيف أو لندن، التسابق على احتضان الإسلاميين، بغض النظر عما يحدث في ساحة التغيير، إنما هو استثمار خاطئ في مستقبل المنطقة العربية ومستقبل العلاقات العربية مع الغرب.

بالطبع، يجب التحاور مع الإسلاميين داخل السلطة وخارجها. وبالتأكيد، يجب احترام نتائج الانتخابات، إنما هذا لا يتناقض مع ضرورة الوقوف في وجه الإقصاء والاحتكار والديموقراطية الزائفة طالما أن المرأة العربية ضحيتها، وطالما أن الشباب العربي -نساء ورجالاً- يستبعد عن صنع القرار، وهو الذي ثار من أجل المشاركة في تصميم مصيره. حكومة «النهضة» أرادت أن تسحر دافوس وحاولت، لكن وفدها من اللون الواحد كشف قصورها نحو الديموقراطية الشمولية، وأفاد بمؤشرات تستوجب التدقيق والتعمق بدلاً من الهرولة إلى الاحتضان.

بعيدة عن المتطرفين من ناحية، ومن ناحية أخرى حرصاً على استمرار التفاهم بينها وبين السلفيين.

فليس واضحاً حقاً إن كانت التوقعات بمواجهة بين الإسلاميين السلفيين والإسلاميين من «الإخوان المسلمين» توقعات صحيحة، ذلك أن هناك من يعتقد أن ما يحدث هو توزيع أدوار إلى حين سقوط الغرب في حب «الإخوان»، والترحيب بحكم الإسلاميين، ومدد المعونات لإنعاشهم في السلطة على حساب العلمانيين والحداثيين.

ما يحدث أيضاً، وهو حقاً لافت، أن عناصر النظام القديم في تونس يساعدون الإسلاميين انتقاماً من الشباب الذين أطلقوا الثورة. لافت أن معسكر الإسلاميين يضم الرأسماليين ورجال الأعمال وكذلك اليمين، فيما يتم تصوير معسكر الاعتدال على أنه من الأثرياء واليساريين.

عدم وضوح البرامج التي وعد بها حزب «النهضة» أثناء الحملة الانتخابية يثير الامتعاض والقلق، والندم أيضاً، احتكار السلطة بدلاً من إدخال تكنوقراطيين إلى السلطة يفيد باعتراف حزب «النهضة» حكم اللون الواحد. الثورة طالبت بالكرامة، الكرامة عبر الوظائف وعبر إلغاء الاحتكار وعبر العيش حياة كريمة بعيداً من الإملاء والتخويف والتخوين. الآن، يستخدم بعض الوزراء الذين عانوا من الحرمان ليطلقوا حملات تخوين ومحاسبات فوق العادة، بدلاً من الحرص على بناء مجتمع مدني متعاقد. هذا خلق توتراً اجتماعياً وتحركات سياسية وحزبية على حساب الطموحات بدولة مدنية.

«اسمها الفتنة»، قالت شابة تونسية من شباب الثورة الذين يصرون على عدم التقاعد أمام الإسلاميين في السلطة. «لا لحرب الطبقة»، قال رجل أعمال يصر على ضرورة إنجاح حزب «النهضة» في السلطة حرصاً على مستقبل تونس كي لا يكون فشل «النهضة» كارثة اقتصادية على بلد ليس فيه موارد طبيعية تذكر باستثناء جماله وأهمية السياحة للاقتصاد. «أريد السياحة وليس اللحي»، قال سائق التاكسي الذي تحدث عن وضع خلق جواً اجتماعياً مخيفاً يهزّب السياح مهما وضع حزب الثورة مساحيق تجميل لتلميع صورته لدى الأجانب. كلهم تحدثوا عن الوجه الجديد لتونس اليوم حيث ولي موسم الياسمين وحل مكانه جو خوف بلا أمان. إنما باستثناء مهم، بحسب امرأة تونسية جلست في بهو الفندق تتحدث بحرية بانتقاد لاذع لما يحدث من استخدام للمرأة بعد الثورة بصورة منهجية. لم تأبه بمن حولها، وكانت تزهو وهي تقول: «نعم، تغير أمر فائق الأهمية، إنني قادرة على التعبير عن رأيي بحرية. لا خوف عندي بعد الآن ولا همس ونظرات خوف ممن يستمع ويبيع التقارير الاستخباراتية».

قيمة حرية التعبير والطلاق من الخوف ثمينة ومهمة في هذا المجتمع الذي حرك شبابه تحولاً في المنطقة العربية أجمع، فبغض النظر عن المرحلة الصعبة التي أفرزتها صناديق الاقتراع لمصلحة الإسلاميين، يرى معظم شباب تونس أن التغيير مسيرة بدأت وليست حدثاً وصل نهاية المطاف. هؤلاء الشباب والنساء لا يرفضون نتيجة الانتخابات، ولا يقولون: فلتفشل «النهضة»، وتفضل البلد معها وتدخل تونس في الحائط.

إنهم يقولون إن الميدان الجديد في حساباتهم هو التنظيم الحزبي والانخراط في صنع القرار والتأثير في القاعدة الشعبية كي تسمع ما لدى الحداثيين وتعتبر عن خيارها في صناديق الاقتراع في الانتخابات المقبلة. هي ذي الديموقراطية، يقول شباب ونساء تونس، إنما في الوقت ذاته يتساءل هؤلاء: لماذا خذلنا الغرب؟

رغم المديح الذي كاله خالد مشعل بعد لقائه بالملك الأردني عبد الله الثاني؛ إلا أن المراقبين والمطلعين على تفاصيل اللقاء؛ أكدوا أن اللقاء كان فاتراً وأصاب قادة حماس بخيبة أمل لم يحسبوا لها قبل ترتيبهم للزيارة التي كانوا ينتظرونها منذ إبعادهم من الأردن في العام 1999. خاصة إذا علم أن الوفد الحمساوي تكون من المبعدين أنفسهم الذين أبعدها بطريقة مذلة بعد سجنهم قبل توسط إمارة قطر لاستقبالهم في حينها؛ وهامهم (خالد مشعل، موسى أبو مرزوق، عزت الرشق، ومحمد نزال، وسامي خاطر؛ أما إبراهيم غوشة فقد سبق أن استقر في الأردن دون أن يمارس العمل السياسي) يعودون في زيارة رسمية وقصيرة جداً برفقة ولي عهد الأمير القطري.

«حماس» من جهتها؛ تحاول عدم تأزيم العلاقة من بدايتها من خلال الكف عن إصدار تصريحات مثيرة، إلا أن الخطاب الإعلامي الرسمي الأردني أظهر بوضوح أن الاجتماع لم يسفر سوى عن المزيد من الضغط على «حماس» للتخلي عن إيران و الاعتراف بإسرائيل «نقطة أول السطر»؟!؟

إلا أن قيادة «حماس» تعود إلى عمان في أجواء مختلفة عن تلك التي كانت إبان إبعادهم؛ فقد سبقت زيارتهم تصريحات غير مسبقة لرئيس الوزراء الأردني تعتبر إبعادهم «غير دستوري وغير قانوني»، فتصريحات عون الخصاونة، استنزت بعض الأردنيين، إضافة إلى الموقفين الأميركي والإسرائيلي من أي توافق بين «حماس» والأردن...؟!؟ إلا أن الملك الأردني حاول إرسال رسالة سياسية تستهدف المتخوفين من تداعيات ونتائج «الانفتاح» الأردني على حركة حماس، بالتأكيد - خلال الاجتماع- على أن عمان لا تدعم خيار المقاومة، قائلاً: إنها مناسبة لأقول لكم إن حماس حريصة على أمن الأردن واستقراره ومصالحه وتحترم أصول العلاقة، والعلاقات السياسية بالتراضي كما هي العلاقات الإنسانية، ونحترم حدود وسقوف أي علاقة يحددها الطرفان.

وبهذا الاستقبال «الفاتر» أو المقروءة شروطه مقدماً سقط الهدف من برنامج الزيارة الذي أعدته قيادة «حماس» في التباحث حول شكل العلاقة

قبل سنة تماماً أثناء انعقاد المؤتمر السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، ذهل المشاركون من كبار القيادات الفكرية والسياسية ورجال الأعمال بحدث مصر. رافقوه من جبال الألب بددهة ويتساؤلون. حينها، جاء إلى المنتدى وفد تونسي ضم الشباب والحداثيين لاقى استقبالا حافلاً حين تحدث في ندوة اتسمت بالاحتفاء بالتحول الذي أتى من تونس بلا إنذار سابق. لم يكن أحد يعرف تماماً أن مسحة التغيير ستكر وستطال أمثال معمر القذافي في ليبيا، وعلي عبدالله صالح في اليمن، وبشار الأسد في سورية. هذه السنة، أصبح التغيير في ذهن المشاركين في دافوس حدثاً يحط في محطة تلو الأخرى وكأنه فصل من فصول السنة. ليبيا واليمن يكادان يكونان على نار خفيفة، لكن سورية بقيت في طليعة اهتمامات أسرة دافوس -وإن يكن بحددة أقل مما تلقاه حدث مصر قبل سنة-. الملفات أتت عبر مشاركة الحكومة التونسية المنتخبة بقيادة حزب «النهضة»، الذي يشن على العواصم الغربية وكبار المنتديات الفكرية وعمالقة الشركات العالمية ما يسمى بالهجوم الساحر charm offensive. فجأة، بات الذين سبق وتخوفوا من حزب «النهضة» ومن «الإخوان المسلمين»، في صدارة المدافعين عن حقه بالحكم لأنهم جاؤوا إليه عبر صناديق الاقتراع. التجاهل الخفيف لما يحدث على الساحة من انتقاص للديموقراطية ملفتاً، وقد أثار شكوك الشباب والنساء في مواقع التغيير، لا سيما أنه أت أساساً من الغرب ومختلف قياداته. وللتأكيد، لا أحد من الشباب والنساء يطالب بعدم احترام نتيجة الاقتراع في تونس أو مصر، إلا أن كثيرين يحتجون على الإسراع المفرض في إجراء انتخابات نيابية كان واضحاً أن الإسلاميين سيفوزون بها بسبب خبرتهم الحزبية، بدلاً من الإصرار على انتخابات رئاسية تعطي فرصة للشباب والنساء للتنظيم في أحزاب وخوض المعركة الانتخابية. ولأن حزب «النهضة» في تونس يكرس نفسه لتجميل صورته لدى الغرب وإغرائه بالإسلام المعتدل وقدرة «الإخوان المسلمين» أينما كان على تبني النموذج التركي، فإن الأمر يستحق وقفة ومراجعة معمقة. أثناء زيارة كاتبة هذا المقال إلى تونس مطلع هذا الأسبوع، كان لافتاً حقاً ما تحدثت به التونسيون عن الرجل الذي احتفت به دافوس السنة الماضية، حاكم البنك المركزي الكفوء والخبير الاقتصادي في البنك الدولي سابقاً، مصطفى نابلي. قالوا إن حملة مكثفة تشن ضده لأنه الوحيد غير الإسلامي في الحكومة وتحدثوا عن تظاهرات منظمة استهدفته اضطرت رجال الأمن إلى تهريبه.

تحدثت النساء وتحدث سائق التاكسي وتحدثت رجل الأعمال الكبير عن احتكار السلطة وعدم ممارسة دور الدولة في عهد حزب «النهضة». أشاروا إلى قيام مجموعة من المنقبات بإغلاق جامعة بكاملها، وما تلقين من دعم الرجال السلفيين تمثل بياهنة جسدية لرئيس الجامعة الذي سعى وراء التفاهم مع المنقبات اللواتي اقتحمن الجامعة بإصرار على كسر القوانين التي تطالبهن بعدم ارتداء النقاب في الجامعات. أركان حزب «النهضة» تدرعوا بأن المنقبات استغلن الحادثة للقول: انظروا، هم المتطرف ونحن الاعتدال.

واقع الأمر أن حزب «النهضة» في السلطة رفض التصرف كدولة تطبق القوانين، وهذا أدى إلى حرمان فتيات الجامعات اللواتي سقطن رهينة المنقبات من استكمال دراستهن كما يجب، فلقد كان في وسع حكومة «النهضة» اتخاذ القرار كدولة، لكنها شاءت استخدام الحادثة لمصلحتها، لتسويق نفسها معتدلة